Inpplc

الهيئة الوطنية للنزاهة
والوقاية من الرشوة ومحاربتها

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

التقرير السنوي 2022

الملخص التنفيذي

كلمة الرئيس

يشكل التقرير السنوي للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم 2022 محطة فاصلة تسجل انتهاء الوضع المرحلي الاستثنائي الذي انطلق بالتعيين الذي شرفني به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في دجنبر 2018 لتقلُّد مسؤولية رئاسة الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛ حيث توجَّهت جهود الهيئة، استجابة لِما استقيتُه من توجيهات جلالة الملك وتطلعه الحكيم إلى إحداث تغيير حقيقي وملموس في مجهودات مكافحة الفساد ببلادنا، نحو إرساء القواعد الداعمة والإطار الشامل لتحقيق انتقالٍ مؤسَّس وواثق إلى مرحلة جديدة، تتحرَّر فيها مجهوداتُ التنمية وإنجازاتُها ومكتسباتها، من تداعيات الفساد التي تحُول دون الاستفادة الكاملة من استحقاقاتها.

تفعيلا لهذا التوجه، ومن منطلق اقتناعها بأن الانتقال إلى هذه المرحلة الجديدة يمثل خيارا حتميا لإحداث التغيير المستهدف في مستويات المنحنى الذي تعرفه آفة الفساد ببلادنا، وجهت الهيئة، خلال السنوات الأربع الماضية، جهودها لبناء أسس هذا التغيير، من خلال الإصلاح الشامل للقانون، كإطار يحدد، ليس فقط، صلاحيات ومهام الهيئة، بل كذلك تنظيم وتنسيق العمل المؤسساتي في مجال التربية والتوعية والوقاية من الفساد ومكافحته، لضمان التكامل والالتقائية والفعالية. ومن خلال أيضا إرساء مكوناتها المرجعية الكفيلة بتوجيه وتأطير ممارستها داخل محيطها المؤسساتي والمجتمعي.

انطلاقا من نفس المرجعية والتصور النابع من مقاصد وأبعاد القانون رقم 46.19، بلورت الهيئة، رُؤية شاملة للتوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وآليات تنفيذها؛ رؤية مبنية على محاور استراتيجية مركبة ومتكاملة بكيفية مفصلية، مع تحديد أولويات تستهدف التعبئة المؤسساتية والمجتمعية من أجل الفعالية والتغيير الملموس والمستدام. مما مكَّن الهيئة من تقديم مشروعها الاقتراحي وتدعيمه بالعمل التشخيصي والتقييمي المُفضي إلى الارتقاء بسقف التوصيات لتشكل رافدا أساسيا للرؤية الاستراتيجية للدولة، وفق منظور يستهدف التماس الوقع المباشر على الشرائح الاجتماعية الواسعة، وإعادة بناء الثقة لدى سائر المعنيين، لضمان انخراطهم في مسار الانتقال إلى المرحلة الجديدة المنشودة في هذا المجال.

هذا التوجه يأتي في سياق يتميز بمفارقات تبرز أنه بقدر ما الانتظارات تتنامى بإلحاح، بقدر ما منسوب الثقة يتلاشى ويُبعد المواطنين والفاعلين عن الانخراط والالتزام في مجال مقاومة مظاهر الفساد. وهذا ما دفع الهيئة إلى التأكيد، من خلال تقاريرها وتوصياتها، على ضرورة تبني مقاربة جديدة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، على مستوى التوجيه والمضمون والريادة والتقييم المنتظم للأثر، كشرط أساسي لتفادي إعادة إنتاج ما أسفرت عنه التجارب السابقة.

واليـوم، والهيئـة إذ تعلـن، بمناسـبة هـذا التقريـر السـنوي، عـن اسـتكمال بنـاء الدعامـات المؤسِّسـة لتحقيـق النقلـة النوعيـة المطلوبـة في مجـال مكافحـة الفسـاد، لَتستشـعر جسـامة المسـؤولية الملقـاة عـلى عاتقهـا في هـذا الـورش الحيـوي بعـد دخـول قانونهـا المذكـور حيـز التنفيـذ ابتـداء مـن 24 أكتوبـر 2022، عـلى إثـر تعيـين أعضائهـا وأمينهـا العـام وتنصيـب أجهزتهـا.

وبِقـدر وعـي الهيئـة بحجـم هـذه المسـؤولية، والتزامِهـا بتسـخير كل قدراتهـا ومقوماتهـا للاضطـلاع بهـا بالنجاعـة والترقـب والابتـكار المطلـوب، بِقـدر إيمانهـا الراسـخ بحتميـة الانخـراط الجماعـي، في إطـار التكامـل المفصـلي لأدوار ومسـؤوليات السـلطات والمؤسسـات والهيئـات المعنيـة، في مسـار إنجـاح هـذه النقلـة، وإعطـاء عمـق ملمـوس للمبـدأ الـذي يجعـل مـن الوقايـة مـن الفسـاد ومحاربتـه أولويـة وطنيـة.

ومـع تأكيدهـا عـلى أن مصداقيـة العمـل المؤسـسي في هـذا المضـمار، تظـل رهينـة بنقـل الالتزامـات في هـذا المجـال، إلى مسـتوى الفاعليـة وإنتـاج الأثـر الملمـوس، تشـدِّد الهيئـة عـلى مطلـب التملُّـك الجماعـي للرؤيـة المندمجـة، والتوجهـات الاسـتراتيجية المقترحـة وآليـات تنفيذهـا، والتوصيـات المنبثقـة عنهـا.

إن الانتظـارات الحيويـة المتناميـة لمختلـف مكونـات المجتمـع بخصـوص مطلـب المواجهـة الفعليـة والناجعـة لآفـة الفسـاد، تجعلنـا جميعـا ملزمـين بالتَّمثُّـل العمـلي لمبـدأ الجديـة الـذي دعـا إليـه صاحـب الجلالـة، بمـا يسـتوجب الالتـزام بتحمـل المسـؤوليات، والاضطـلاع بـالأدوار، والرفـع مـن وتـيرة الإنجـاز، في إطـار التناسـق المؤسـسي والوظيفـي، الـذي تتحمـل فيـه الهيئـة مسـؤولياتها، الدسـتورية والقانونيـة، إشرافـا ومواكبـة واقتراحـا وتقييـما؛ وكلهـا متطلبـات لـن تُعجِـز إرادتَنـا الصادقـة وتطلعَنـا المشـترك نحـو إنجـاح وتحقيـق النقلـة المطلوبة في مجـال الوقايـة مـن الفسـاد ومكافحتـه.

محمد بشير الراشدي

رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة

والوقاية من الرشوة ومحاربتها

الملخص التنفيذي

يأتي التقرير السنوي للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم 2022 في محطة فاصلة بين وضعين: الوضع الأول مرحلي واستثنائي، استمر إلى حدود شهر أكتوبر 2022، وتَمَيَّز، على الخصوص، بانصراف مجهود الهيئة، تحت سلطة الرئيس ومسؤوليته، نحو مواكبة إرساء إطارها القانوني، ووضع المراجع والأسس التنظيمية للهيئة وهياكلها، وفتح عدد من الأوراش لتعميق المعرفة الموضوعية وإعداد أرضيات اقتراحية تستهدف إحداث نقلة نوعية في مكافحة الفساد ببلادنا؛ والوضع الذي انطلق عمليا يوم 24 أكتوبر من نفس السنة، على إثر تعيين أعضاء الهيئة وأمينها العام وتنصيب أجهزة حكامتها، ليضطلع كل جهاز من أجهزتها، وفق الصلاحيات المخولة له، بمهامه كاملة في المجالات المتعلقة بالنزاهة والوقاية ومحاربة الفساد، طبقا لمقتضيات القانون رقم 46.19، ووفقا لمتطلبات العمل المشترك والتكامل المؤسساتي والوظيفي بين الهيئة وبين السلطات والمؤسسات والهيئات الأخرى المعنية.

اعتبارا لهذه الخصوصية، يتوجه هذا التقرير نحو استشراف مجموعة من الأهداف التي تسلط الضوء على أبعاد الانتقال إلى هذا الوضع الجديد، باستثمار ما تم إنجازه خلال الوضع الانتقالي الذي شكل مرحلة تأسيسية؛ وذلك تطلعا نحو منحِ هذا التقرير مركزَه الدستوري والقانوني كوعاء ناظم يُقدم حصيلة ممارسة الهيئة السنوية، ويجسد تموقعَها كهيئة لها كيانُها وخطابها المستقل داخل البنيان المؤسساتي الوطني، ويثبِّت مرجعيتَه كآلية دستورية تمارس من خلالها الهيئةُ دورها المرجعي في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته، تشخيصا وتتبعا وتقييما واقتراحا وبحثا وتحريا وإحالة.

على هذا الأساس، جاء التقرير السنوي للهيئة برسم 2022 مؤكِّدا على اعتبار الوقاية من الفساد ومكافحته مجالا للعمل المشترك المؤطَّر بمبدأ التناسق المؤسسي والوظيفي الضامن لتكامل جهود جميع الهيئات والسلط والمؤسسات، ومثمِّنا للعمل القائم على البرمجة والتخطيط، وللاستهداف الموضوعي للبرامج والمشاريع ذات الوقع الملموس، ومعزِّزا لمسار التوصيات والاقتراحات مع تأسيس الآليات الرامية إلى ضمان التجاوب العملي معها، ومواصِلا تأصيل خطاب مؤسسي يتميز بالموضوعية القائمة على تطوير التشخيص وتنويعه، والتقييم البنَّاء المفضي إلى تثمين الإنجازات والوقوف على أسباب النواقص وتقديم البدائل القابلة للتنفيذ، وتعميق الدراسة والبحث في إطار تقارير موضوعاتية مرافقة للتقرير السنوي أو مستقلة بذاتها. كما يروم هذا التقرير إطْلاَع الرأي العام على صنع القرار الجماعي داخل الهيئة، من خلال إبراز حكامتها المؤسساتية التي تضمن تحصين استقلاليتها، وتثبيت مشروعية ونجاعة قراراتها.

تجاوبا مع هذه الأهداف، تم إعداد هذا التقرير الذي يغطي مجهودات الهيئة خلال سنة 2022، طبقا لمقتضيات المادة 50 من القانون المتعلق بها، وذلك وفق المحاور التالية:

المحور الأول: تشخيص وضعية الفساد

رصدت الهيئة في هذا التقرير تطور الفساد على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، بالاستناد، من جهة، إلى المؤشرات والتقارير الدولية والوطنية ذات الصلة، وبالاعتماد، من جهة ثانية، على دراستها وتحليلها وتحيينها لمصادر المؤشرات الدولية المعتمدة، ثم بالعمل، من جهة أخيرة، على استثمار نتائج البحث الوطني الذي أطلقه مرصد الهيئة خلال سنة 2022 في قسمه المتعلق بالمواطنين المقيمين في المغرب والمغاربة المقيمين بالخارج.

وتنبه الهيئة، في هذا السياق، إلى أن مؤشرات مدركات الفساد رغم كونها تشكل لحد الآن الآلية الأساسية لرصد هذه الظاهرة وقياس انتشارها في دول المعمور، والتي لم تستطع المنظمات المعنية لحد الآن أن تطور آليات أخرى بديلة عنها، إلا أن النتائج التي تمنحها هذه المؤشرات تبقى نسبية الدلالة، لكونها تستجلي أساسا تصور وإدراك الفئات المستهدفة إزاء ممارسة الفساد، الأمر الذي دفع الهيئة إلى توجيه جهودها نحو التطوير المستمر لآليات التشخيص والبحث، بهدف إنتاج معرفة معمقة بمختلف جوانب هذه الظاهرة، وصولا نحو استهدافها بالسياسات والإجراءات المناسبة للوقاية منها ومكافحتها.

أولا - تطور الفساد على المستوى الدولي

وقفت الهيئة بهذا الخصوص على خلاصات مؤشر مدركات الفساد برسم 2022 الذي أكد على أن مستويات الفساد ظلت في حالة ركود؛ حيث إن 95% من البلدان لم تحقق أي تقدّم على الإطلاق أو حققت تقدمًا ضئيلًا منذ سنة 2017، وظل المعدل العام العالمي دون تغيير عند تنقيط 100/43 للعام الحادي عشر على التوالي، كما سجَّل أكثر من ثلثي البلدان (68%) نقطا تقل عن معدل 100/50.

على أساس هذه المعاينة العامة، وقف مؤشر مدركات الفساد برسم 2022، من خلال تقييمه لهذه المدركات في 180 دولة، على التصنيفات العامة المتعلقة أساسا بتقدم دول أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي، مقابل التموقع المتأخر لإفريقيا جنوب الصحراء، مع تسجيل تقهقر واضح للدول التي تعاني من الاستبداد أو من صراعات مسلحة.

وفي إطار تأكيده على ارتباط ارتفاع معدلات الفساد بتدهور السلم العالمي، أكد مؤشر مدركات الفساد بأن الدول التي سجّلت مستويات عُليا من العنف وعدم الاستقرار، حصلت أيضًا على درجاتٍ منخفضة جدًا في مؤشر مُدرَكات الفساد. كما سلط هذا المؤشر الضوء على أشكال التواطؤ والتساهل المقدم، في كثير من الأحيان، من طرف الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة، لفائدة أشكال الترحيب بالأموال المنهوبة في الدول المتخلفة.

ولمواجهة هذه المعضلات، أوصى مؤشر مدركات الفساد بضرورة تعزيز الشفافية وتقوية المؤسسات، وإشراك الجمهور في صنع القرار وإعطاء الأولوية للرقابة والمشاركة الكاملة والهادفة للمجتمع المدني، وتضييق الخناق على سرية الشركات والرشوة الأجنبية والعوامل التمكينية التي تسهل مظاهر التواطؤ، مع تتبع الأصول غير المشروعة والتحقيق فيها ومصادرتها وإعادتها إلى الضحايا.

وتَبيّن للهيئة أن الخلاصة التي انتهى إليها مؤشر مدركات الفساد برسم 2022، والمتعلقة بارتباط ارتفاع معدلات الفساد بتدهور السلم العالمي، تتقاطع معها نتائجُ مؤشر السلام العالمي الذي أبرزت نتائجُه برسم هذه السنة تدهورَ السلام العالمي نتيجة الصراعات والنزاعات المسلحة والعمليات الإرهابية. وتتقاطع معها أيضا نتائجُ مؤشر التنمية البشرية 2021-2022، التي أكدت تفاقم الشعور بالإحباط والعنف بشتى أنواعه من الجريمة المنظمة إلى النزاعات المسلحة. كما تتقاطع معها نتائجُ مؤشر الحرية الذي أكد على أن الحرية العالمية تراجعت للعام السابع عشر على التوالي، وأن الديمقراطية نفسها تتعرض للتهديد في كثير من أنحاء العالم.

ثانيا -تطور الفساد على المستوى الإقليمي

وقفت الهيئة على أن منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، بحصولها على معدل عام بلغ 38 درجة من أصل 100 في مؤشر مدركات الفساد برسم 2022، ما زالت تعاني من إخفاق التغييرات التي أُطْلقت منذ أكثر من عقد من الزمان ، مما تسبب في تفشّي الاضطرابات المدنية، وعدم الاستقرار، وتأجيج الفساد السياسي.

في هذا السياق الإقليمي، سجلت الهيئة أنه من أصل 21 دولة عربية، لم تستطع سوى ثلاث دول أن تحقق معدلا يساوي أو يفوق 50 درجة. ويتعلق الأمر بكل من الإمارات (67)، وقطر (58)، والسعودية (51). وبالمقابل، بوأت الدرجاتُ المخولة لكل من ليبيا (17)، واليمن (16)، وسوريا (13)، والصومال (12) هذه الدول احتلال المراتب المتأخرة في التصنيف العالمي لمؤشر مدركات الفساد.

وتبيَّن للهيئة أن الارتباط الذي أكده مؤشر مدركات الفساد بين ارتفاع معدلات الفساد في هذه المنطقة والضغوط المفروضة على الحريات المدنية والسياسية، تتقاطع معه نتائجُ مؤشر الحرية الذي أبرزت نتائجُه ضعفَ التمتع بالحريات العامة لدى 13 دولة عربية من مجموع 18 دولة، مع تسجيل تدهور واضح في هذه الحريات لدى ثماني (8) دول.

وعلى المستوى الإفريقي، وبمعدل عام قدره 32 درجة من أصل 100، سجلت الهيئة احتلال منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الرتبة السادسة والأخيرة في مؤشر مدركات الفساد برسم 2022؛ حيث رغم تحقيق السيشل لدرجة 70% وكابو فيردي 60% ، وبوتسوانا 60% ، ورواندا 51%، فإن مجموعة مهمة من الدول الإفريقية لم تتمكن من بلوغ سقف 50 درجة.

وفي إطار تقصِّيه لأسباب تفشي الفساد بإفريقيا، اعتبر مؤشر مدركات الفساد برسم سنة 2022 أن عدم الاستقرار السياسي، واستمرار الصراعات المسلحة، وعمليات انتقال السلطة العنيفة وزيادة التهديدات الإرهابية، تؤثر سلبا على هذا الوضع. وهذا ما تبين واضحا للهيئة من خلال نتائج مؤشر الحرية التي أكدت على أن الأزمات السياسية والنزاعات على السلطة والتغييرات المتناسلة في القيادة والاستيلاء على السلطة من قبل المسؤولين العسكريين أو التنفيذيين والفساد وسوء الإدارة، كلها عوامل ما زالت تقوض جهود إرساء تقدم ديمقراطي بإفريقيا، الأمر الذي وضع منسوب التمتع بالحرية، وفق هذا المؤشر، في مستويات متدهورة.

ثالثا - تطور الفساد على المستوى الوطني

تأكد للهيئة أن المغرب بحصوله على درجة 38% في مؤشر مدركات الفساد برسم 2022، يكون قد تراجع بخمس 5 نقط خلال الأربع سنوات الأخيرة، مكرِّسا مسلسل التراجع في هذا المؤشر، والذي انطلق منذ 2018 حين حصل على درجة 43%، ليتراجع بدرجتين سنة 2019 بحصوله على 41%، ثم بدرجة واحدة سنة 2020 بحصوله على 40%، قبل أن يتراجع بدرجة أخرى سنة 2021 بحصوله على 39%.

كما أبرزت الهيئة احتلال المغرب على المستوى العربي الرتبة التاسعة (9) مسبوقا بكل من الإمارات وقطر والسعودية وسلطنة عمان والأردن وتونس والكويت والبحرين، ومتبوعا باثنتي عشرة (12) دولة، وكذا احتلاله مرتبة وسطى على المستوى الإفريقي، مسبوقا بإحدى عشرة (11) دولة.

وتأكد للهيئة أن التقاطعات بين ارتفاع معدلات الفساد بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتراجع الأداء الديمقراطي والضغوط المفروضة على الحريات المدنية والسياسية، تتقاطع معها نتائجُ مؤشر الحرية التي أكدت التجاوب السلبي للمغرب مع المؤشرات الفرعية المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية، كما تتقاطع معها نتائجُ مؤشر الفعالية القضائية ومؤشر نزاهة الحكومة المتفرعين عن مؤشر الحرية الاقتصادية، واللذين حقق فيهما المغرب نتائج هزيلة، وتتقاطع معها أيضا النتائجُ السلبية المحققة في المؤشرات الفرعية المتعلقة بالعدالة الجنائية وغياب الفساد والحقوق الأساسية والحكومة المنفتحة؛ وهي المؤشرات المنبثقة عن مؤشر سيادة القانون.

ولم يفت الهيئة أن ترصد تطور الفساد على المستوى الوطني من خلال استقراء نتائج البارومتر العربي الصادر في شهر أكتوبر 2022 حول المغرب، والتي جاءت مؤكدة على استمرار التفشي الكبير للفساد، وعلى ارتفاع مستوى الإدراك بتفاقمه، بشكل خاص، في أوساط الفقر والهشاشة والبُعد عن المركز، بما يعني أن التكلفة الكبرى للفساد يتحمل أعباءَها الأشخاص المنتمون إلى هذه الأوساط. ويشير البارومتر العربي إلى أن تجليات الفساد يمكن تلمُّسها في الحقوق التي يُحرم منها هؤلاء في التعليم الجيد والسكن اللائق والرعاية الصحية وغيرها من الحقوق الأساسية.

ومن زاوية المتابعات القضائية، وقفت الهيئة على بعض المعطيات التي قدمها تقرير رئاسة النيابة العامة برسم سنة 2021، والذي أكد ضبط 205 حالة تلبس بجريمة الرشوة عن طريق الخط المباشر منذ انطلاق العمل به؛ وهي حالات تهم العديد من القطاعات وتتعلق أساسا بأعوان ورجال السلطة، والجماعات الترابية، والدرك الملكي والأمن الوطني والمياه والغابات والوقاية المدنية والقوات المساعدة، والصحة، والعدل، والتجهيز والنقل، ومستخدمين بالقطاع الخاص.

وبالنسبة لجرائم الفساد المعروضة أمام أقسام الجرائم المالية، أكد تقرير رئاسة النيابة العامة برسم 2021 أن عدد القضايا الرائجة بأقسام الجرائم المالية بلغ 783 قضية، بتسجيل انخفاض بلغ معدله 47.30 بالمائة مقارنة مع 2020 التي بلغ فيها عدد القضايا الرائجة بأقسام الجرائم المالية ما مجموعه 1486 قضية.

ونبَّهت الهيئة، في سياق رصدها لضعف المتابعات في قضايا الفساد، إلى ضرورة تجاوز الإكراهات التي تشكل كوابح حقيقية أمام انخراط واعٍ ومسؤول لكافة المعنيين في القيام بواجب التبليغ عن أفعال الفساد، مؤكدة على أن تحقيق هذا الانخراط الجماعي، بقدر ما يظل رهينا بتصحيح الأعطاب المرصودة، بقدر ما يحتاج إلى توعية المواطنين بمخاطر الفساد وآثارها الفردية والجماعية الوخيمة، مع توفير أنواع من الضمانات والحمايات لسائر المعنيين بالتبليغ؛ بما يُقوي محفزات التبليغ لديهم، ويَحُول دون تحمُّلهم لأصناف من الأضرار على خلفية هذا التبليغ.

ورصدت الهيئة، بخصوص القضاء المالي في شقه المتعلق بالقضايا ذات الصلة بالتأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، إصدار المحاكم المالية لـــ 104 قرارا وحكما بغرامات بلغ مجموعها 4.741.500,00 درهم، بالإضافة إلى الحكم بإرجاع ما مجموعه 15.739.006,88 درهم، مع التأكيد على ارتباط أغلب المؤاخذات بالحالات ذات الصلة بفرض وتحصيل المداخيل وتنفيذ عقود التدبير المفوض، وكذا حالات

عـدم التقيـد بقواعـد تنفيـذ النفقـات العموميـة وبالنصـوص التنظيميـة المتعلقـة بالصفقـات العموميـة، وكـذا الإشـهاد غـير الصحيـح عـلى اسـتلام مـواد وخدمـات دون التأكـد مـن مطابقتهـا للخصائـص التقنيـة المتعاقـد بشـأنها، والحصـول للغـير عـلى منافـع نقديـة غـير مـبررة.

وبخصـوص الأفعـال التـي اعتبرتهـا المحاكـم الماليـة مسـتوجبة لعقوبـة جنائيـة، فتتعلـق بتوجيـه مسـطرة إسـناد طلبيـات عموميـة بشـكل يخالـف مبـادئ المسـاواة والمنافسـة في ولـوج الطلبيـات العموميـة، والمبالغـة في أثمـان الطلبيـات العموميـة، وأداء نفقـات في غيـاب العمـل المنجـز (الحـوالات الصوريـة)، وتقديـم حسـابات غـير صحيحـة، واسـتعمال ممتلـكات جهـاز عمومـي لأغـراض شـخصية، واقتنـاء معـدات في غيـاب حاجـة حقيقيـة.

وقـد نبهـت الهيئـة في سـياق اسـتعراض معطيـات المحاكـم الماليـة، إلى الإشـكالية التـي لم يفتـأ المجلـس الأعـلى للحسـابات يؤكـد عليهـا، منـذ دخـول مدونـة المحاكـم الماليـة حيـز التنفيـذ، والمتعلقـة بمحدوديـة التوصـل بطلبـات في شـأن القضايـا ذات الصلـة بالتأديـب المتعلـق بالميزانيـة والشـؤون الماليـة، مـن قِبـل السـلطات المخـول لهـا إحالـة القضايـا عـلى المجلـس.

كـما ثمنـت الهيئـة التوجـه الـذي اعتمدتـه رئاسـة النيابـة العامـة بإعـادة قـراءة تقاريـر المحاكـم الماليـة لاسـتنباط القضايـا المحتملـة للفسـاد وتبليغهـا إلى النيابـات العامـة المختصـة مـع التعليـمات الكتابيـة بشـأنها، مؤكـدة عـلى أهميـة التنصيـص القانـوني عـلى الإحالـة مـن طـرف السـلطة القضائيـة إلى المحاكـم الماليـة للقضايـا التـي يمكـن أن تتوفـر فيهـا قرائـن التأديـب المـالي أو التدبـير بحكـم الواقـع.

ومواصلـة منهـا لتعميـق المعرفـة الموضوعيـة بظاهـرة الفسـاد عـلى المسـتوى الوطنـي، **قامـت الهيئـة بتحيـين معطيـات الدراسـة التـي أنجزتهـا بخصـوص تحليـل وقـراءة المعطيـات التفصيليـة التـي توفرهـا المصـادر والبيانـات الأصليـة التـي تشـكل أسـاس بنـاء مـؤشر إدراك الفسـاد؛** حيـث تأكـد أن المغـرب سـجل، مـا بـين 2021 و2022، اسـتقرارا عـلى مسـتوى التنقيـط بالنسـبة لمعظـم (7/5) مصـادر البيانـات باسـتثناء مصدريـن اثنـين (02) وهـما مصـدر البيانـات المتعلـق بمـشروع أنمـاط الديمقراطيـة (V-Dem)، الـذي سـجل فيـه المغـرب تراجعـا كبـيرا ب (10) نقـاط؛ حيـث انتقلـت الدرجـة مـن 47 نقطـة سـنة 2021 إلى 37 نقطـة سـنة 2022، ومصـدر البيانـات المتعلـق بالمنتـدى الاقتصـادي العالمـي (WEF) الـذي انخفضـت فيـه درجـة المغـرب بمقـدار تسـع (9) نقـاط في عـام 2022 مقارنـة مـع 2020، مـن 52 إلى 43.كـما أن تنقيـط المغـرب عـرف أيضـا تراجعـا طفيفـا عـلى مسـتوى مـؤشر سـيادة القانـون خصوصـا العامـل المتعلـق بتقييـم مسـتوى الفسـاد.

ولإبـراز تراجـع المغـرب في مـؤشر أنمـاط الديمقراطيـة، رصـدت الدراسـة التراجعـات المسـجلة مـا بـين 2019 و2022 في مؤشراتـه الفرعيـة الأربعـة التـي تهـم مـؤشر فسـاد القطـاع العـام، والـذي تراجـع فيـه المغـرب ب17 نقطـة، ومـؤشر الفسـاد في السـلطة التنفيذيـة، والـذي تراجـع فيـه ب 10 نقـط، ومـؤشر الفسـاد في السـلطة التشريعيـة، والـذي تراجـع فيـه ب8 نقـط، ومـؤشر الفسـاد في السـلطة القضائيـة والـذي تراجـع فيـه ب7 نقـط.

رابعا- نتائج البحث الوطني حول الفساد: المغاربة المقيمون والقاطنون بالخارج:

ينطلـق هـذا البحـث مـن اقتنـاع الهيئـة بـضرورة تقويـة المعرفـة الدقيقـة والموضوعيـة بظاهـرة الفسـاد لضـمان تملُّـك الآليـات الناجعـة لمواجهتهـا، عـلى الخصـوص، مـن خـلال توجيـه الجهـود نحـو الاعتـماد عـلى آليـات متجـددة للتحليـل الميـداني، تنضـاف إلى المـؤشرات المعتمـدة حاليـا لملامسـة الفسـاد.

في إطار هذا التوجه، وتفعيلا لمهام مرصد الهيئة، تم إنجاز النسخة الثانية من البحث الوطني حول الفساد استهدف فئتين من المستجوبين، تكونت الفئة الأولى من المواطنين بما فيهم المغاربة المقيمين بالخارج وهمت الفئة الثانية المقاولات.

وقد أسفرت نتائج القسم الأول من هذا البحث، والذي يهم المغاربة المقيمين والقاطنين بالخارج، عن رصد مستويات انطباع سلبي حول ظاهرة الفساد؛ حيث تبيّن، من خلال أبرز المعطيات، أن الفساد يحتل المرتبة السادسة من بين الانشغالات الرئيسية لدى المواطنين المقيمين والمرتبة الثالثة بالنسبة للمغاربة القاطنين بالخارج.

أما من حيث مستوى انتشار الفساد، فعلى الصعيد الوطني يرى المواطنون أن مستوى انتشار الفساد يبقى مرتفعا وتختلف حدة الانتشار حسب القطاعات، حيث يبقى قطاع الصحة الأكثر عرضة للفساد تليه الأحزاب السياسية فالحكومة فالبرلمان فالنقابات. كما تعرف بعض المجالات مستوى انتشار واسع للفساد كالتوظيف والتعيينات وتطور المسار المهني في القطاع العام، وفي الإعانات الاجتماعية العمومية للساكنة، وفي الحصول على الرخص، والمأذونيات (الكْريمات) والرخص الاستثنائية.

وفيما يتعلق بتجارب المواطنين مع حالات الفساد، فقد صرح مواطن من بين أربعة أنه سبق وتعرض هو أو شخص من أسرته على الأقل لإحدى حالات الفساد خلال الفترة المرجعية للبحث، وهم ذلك قطاعات مختلفة من بينها الدرك، والنقل، والشرطة، والصحة في القطاع العام، والعدالة، والإسكان والتعمير والعقار في القطاع الخاص، والقيادات والباشويات.

أما فيما يخص أسباب الفساد، تمحور الإدراك حول الرغبة في الثراء السريع، وبطء الإجراءات، وانعدام روح المواطنة وضعف الوازع الأخلاقي، وتعقيد الإجراءات، وضعف الأجور، والفقر، وانعدام الرقابة والمحاسبة، وغياب العقوبات. في حين انصرف الإدراك إلى اعتبار اللامساواة الاجتماعية وإفقار الدولة واللامساواة في توزيع الثروات وتراجع القدرة الشرائية والفقر، آثار ضارة لتفشي الفساد.

مقارنة مع انطباع المواطنين حول مستوى انتشار الفساد والحالات التي تعرضوا فيها لذلك، فإن التبليغ عن هاته الحالات أو تقديم شكايات يبقى ضعيفا جدا، على خلفية التهوين من الفساد وانتشاره، وعدم جدوى تقديم شكاية أو تبليغ، والخوف من الانتقام المحتمل.

أما فيما يتعلق بجهود الدولة في محاربة الفساد والوقاية منه، فإن نسبة كبيرة من المواطنين ترى أن المغرب يبدل مجهودا كبيرا أو كافيا في مكافحة الفساد، غير أن هاته المجهودات تبقى غير فعالة بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وفي هذا الإطار يرى المواطنون أن تطبيق القوانين المتعلقة بمحاربة الفساد وتربية وتوعية المواطنين حول الفساد وتعزيز المراقبة والتفتيش وتسهيل التبليغ على أعمال الفساد وحماية المبلغين والشهود، هي أهم الإجراءات الكفيلة بمكافحة الفساد بشكل فعال في المغرب. **وكخلاصات وتوجهات عامة منبثقة عن تحليل وتقاطع مختلف محطات التشخيص**، انتهت الهيئة، بعد استقرائها لوضعية المغرب في مختلف المؤشرات، واستظهارها لتقاطع الوضع المتفاقم للفساد مع التراجعات التي سجلتها مجموعة من التقارير الدولية فيما يخص السلم والأمن، والحقوق السياسية والمدنية، وسيادة القانون، وحقوق المشاركة في إعداد وتنفيذ الميزانية، إلى التأكيد على أن التداعيات الوخيمة للفساد تمتد إلى إضعاف دينامية التنمية، وإعاقة بنيات الإنتاج، وتعميق الاختلالات الاقتصادية

والاجتماعية؛ الأمر الذي ما فتئت تؤكد عليه، وبشكل واضح، تقارير بنك المغرب منذ سنة 2020 مرورا بسنة 2021، لتواصل التأكيد عليه سنة 2022، مفصحة عن مطلبها الراسخ بضرورة إعادة النظر في المقاربات المتبعة إلى الآن، واتخاذ إجراءات أكثر قوة وحزما.

واعتبرت الهيئة أن هذا المطلب يتجاوب تماما مع ما ظلت تثير الانتباه إليه منذ 2019 بحتمية تسريع الانتقال الفعلي إلى مرحلة جديدة في مكافحة الفساد، كفيلة بإذكاء دينامية محققة لنتائج وآثار ملموسة في الحياة اليومية للمواطنين والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين والمجتمعيين، مُقترحة، لأجل ذلك، الدعامات التشخيصية والتوجيهية والاقتراحية المؤسِّسة لتحقيق النقلة النوعية المطلوبة في مجال مكافحة الفساد ببلادنا، ومُعلنة استعدادها الاشتغال في إطار ينهض على التكامل المؤسسي وتضافر جهود سائر المعنيين، لإنجاح هذا الانتقال الحيوي.

المحور الثاني: تتبع تنفيذ وتنسيق وتقييم الاستراتيجيات والسياسات العمومية

يستعرض هذا المحور مواكبة الهيئة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من منظور رصد نقاط قوتها ومظاهر قصورها، كما يستحضر انخراط الهيئة في مسار المساهمة في إعداد استراتيجية تحسين مناخ الأعمال للفترة من 2023 إلى 2026.

أولا- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: التقدم المحرز وأوجه القصور وسبل إطلاق الدينامية:

سجلت الهيئة بهذا الخصوص التقدم المحرز على مستوى مجموعة من المشاريع المندرجة ضمن البرامج العشرة للاستراتيجية، المتمثلة في تحسين خدمة المواطن، ورقمنة الخدمات الإدارية، والشفافية والولوج إلى المعلومات، والأخلاقيات، والرقابة والمساءلة، وتقوية المتابعة والزجر، وتحسين منظومة الطلبيات العمومية، والنهوض بنزاهة القطاع الخاص، والتواصل والتحسيس، والتربية والتكوين.

وتأكد للهيئة أنه بالرغم من الإنجازات المحققة بمستويات متباينة، إلا أن الغايات المستهدفة التي سطرتها الاستراتيجية لم تتحقق، بل وتكاد تكون بعيدة المنال، كما تبرهن على ذلك التراجعات المسجلة في مجموعة من المؤشرات الدولية ذات الصلة.

ووقفت الهيئة على أوجه القصور التي حالت دون تمكُّن الاستراتيجية من تحقيق الأثر المنتظر منها وتغيير منحنى تطور وضع الفساد بالمغرب؛ حيث رصدت ضعف تعبئة الفاعلين المعنيين، والافتقار إلى التنسيق الفعال ومراقبة البرامج والمشاريع، وهيمنة التدبير القطاعي على حساب منطق البرمجة، وغياب ترسيخ منهجية لتحديد الأولويات على مستوى الاستهداف المبني على دراسة الوقع والأثر الشامل، واستمرار ضعف المقروئية في تحديد الميزانيات المخصصة للاستراتيجية الوطنية، وعدم اصطحاب الاستراتيجية بمخطط تواصل مناسب يسمح بإضفاء المصداقية على السياسات المتبعة وبتعبئة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين وغيرهم من الجهات المعنية. ، ومن بين العوامل الأساسية وراء عدم تحقيق الإنجازات لأهدافها وجعلها تساهم في تغيير واقع الفساد في المغرب، سيطرة الإجراءات التشريعية دون المواكبة الكافية لتنزيلها الناجع وجعلها فعلية وفعالة.

ولتجاوز النواقص المرصودة وتحسين النجاعة والفعالية في تنفيذ مختلف برامج الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، قامت الهيئة بتحليل دقيق لأهم المشاريع التي تعتبر ذات أولوية وقدمت بخصوصها توصيات لتعزيز ما تم إنجازه أو إعادة توجيهها، كما اقترحت الهيئة إضفاء الطابع المؤسساتي على تنسيق البرامج، من خلال وضع إطار مؤسساتي للتعاون والتشاور والتكامل بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والحكومة وكذا مختلف المؤسسات والمتدخلين الآخرين في الاستراتيجيات الوطنية والسياسات العمومية، ومراجعة مرسوم اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، بما يتوافق مع المقتضيات الدستورية الخاصة بالهيئة وتلك المتضمنة في القانون 46.19، مع إدراج سطر خاص بمكافحة الفساد في ميزانية الإدارات، وتحديد المواعيد النهائية للتنفيذ، والأشخاص الفاعلين المحتملين لكل مشروع.

ولإغناء برامج الاستراتيجية وتدقيقها، أوصت الهيئة بإعداد أو تحيين الدراسات المتعلقة بخرائطية مخاطر الفساد في الإدارات العمومية، وخاصة الحساسة منها، وبالتركيز على الإجراءات والمشاريع ذات الأولوية والأثر القوي على المواطنين والفاعلين الاقتصاديين، كما حثت على ترسيخ مقاربة التدبير الحديث المبني على النتائج في مكافحة الفساد، وتعزيز مناهج التقييم وتوسيع مجاله ليشمل، بالإضافة إلى الفعالية في التنفيذ، الأبعاد الأخرى كالوجاهة والانسجام وقياس الأثر. ودعت أيضا إلى ضرورة مواكبة هذه الدينامية بخطة للتواصل حول المشاريع والإنجازات، مع الحرص على مصداقية هذا التواصل وسد الفجوات بين الخطاب والواقع الملموس لدى سائر المعنيين.

وبشكل عام، تقترح الهيئة تطوير منظومة تقييم الاستراتيجية في اتجاه بناء الأسس الأولى للتحليل وقاعدة لتقييم الوقع، سواء على المستوى المنهجي أو على المستوى التطبيقي وفقا للمعطيات المتاحة، وذلك من أجل تطوير ومتابعة عدد من المؤشرات حول وقع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، بصفة عامة وبرامجها ومشاريعها المختلفة بكيفية أكثر استهدافا.

ثانيا- خارطة طريق اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال 2023-2026:

في إطار انفتاح اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال على مقترحات المؤسسات الوطنية المعنية بهدف إثراء مشروع خارطة الطريق، تم التفاعل إيجابيا مع تأكيد الهيئة على العلاقة الوطيدة بين مناخ الأعمال وجودة الحكامة والبيئة المؤسسية للبلد وما تتطلبه هذه العلاقة من مجهودات لتبسيط الإجراءات ورفع الحواجز التي تعترض سبيل المستثمرين ورجال الأعمال في تنمية أعمالهم، مما يحول دون تزايد وتنويع الاستثمار والمستثمرين.

كما تفاعلت اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال مع مقترح الهيئة بتعزيز هذه الاستراتيجية من خلال إضافة ركيزة رابعة عرضانية تتعلق بـ "الأخلاق والنزاهة والوقاية من الفساد"، إلى جانب المحاور الثلاثة الأساسية لهذه الاستراتيجية والمتمثلة في تحسين الظروف الهيكلية لعملية الاستثمار وريادة الأعمال، ودعم التنافسية الوطنية، وتطوير بيئة مواتية لريادة الأعمال والابتكار.

واقترحت الهيئة، في إطار هذه الركيزة الرابعة، برنامج عمل يتضمن مجموعة من العمليات والإجراءات التي تتمحور حول التوجه نحو الملاءمة مع مبادئ ومعايير النزاهة والوقاية من الفساد (ISO 37001، توجيهات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، وحول توعية ودعم الفاعلين في القطاعين العام والخاص، وحول تحديد طرق الطعن والتبليغ وإثارة الانتباه.

المحور الثالث: الحكامة المؤسساتية للهيئة والشروع في تفعيل الاشتغال وإنتاج القرار الجماعي لأجهزتها

بعد التذكير بالاختيار الذي اعتمده القانون رقم 46.19 لتدبير الهيئة في إطار حكامة مؤسساتية تتوزع فيها الأدوار بشكل مضبوط بين أجهزتها الرئيسية المتمثلة في مجلس الهيئة والرئاسة بمساعدة الأمانة العامة واللجان الدائمة أو المؤقتة، وبعد استعراض مسار التعيين وأداء اليمين القانونية من قِبل الأعضاء، توجه التقرير نحو استظهار ضوابط الحكامة المؤسساتية للهيئة، ورصد المحطات التأسيسية لأجهزة الهيئة، قبل الإحاطة بالحصيلة العملية لأجهزتها.

أولا- ضوابط الحكامة المؤسساتية للهيئة:

أكد التقرير على أن القانون رقم 46.19 اعتمد تنظيما مؤسساتيا محكما يضمن النجاعة والفعالية والمشروعية في اتخاذ القرار؛ بما يتجاوب مع مبدأ تحصين استقلالية الهيئة، ويجسد متطلبات التجرد والحياد في اتخاذ قراراتها، وبما يراعي خصوصية صلاحياتها في المكافحة وما تستلزمه من تفاعل آني ومستمر لضمان اتخاذ القرار بخصوص هذه الصلاحيات بالنجاعة والراهنية المطلوبة، وذلك في إطار من التداول الضامن للحياد والموضوعية.

على هذا الأساس، ضبط القانون المذكور الحكامة المؤسساتية للهيئة على أساس مبادئ المسؤولية والفصل بين مهام التوجيه والمصادقة والمراقبة من جهة، ومهام التنفيذ والتدبير والإنجاز من جهة ثانية؛ حيث يضطلع **مجلس الهيئة** المكون من الرئيس والأعضاء الإثني عشر (12)، بصلاحيات واسعة تشمل التوجيه والتداول والدراسة والمصادقة وإبداء الرأي والتتبع. وعلاوة على مهام الرئاسة المتعارف عليها، خاصة ما يتعلق منها بالسهر على تدبير شؤون المؤسسة وحسن سير عملها، والحديث الرسمي باسمها، يتولى **رئيس الهيئة، مهام بلورة وتقديم المشاريع للمجلس قصد المصادقة، وتنسيق عمل أجهزة الهيئة والإشراف وتتبع عمل جهاز المأمورين؛** وتضطلع **اللجنة التنفيذية** المكونة من الرئيس والنواب الثلاثة الذين يعينهم المجلس من بين أعضائه، باتخاذ قرار التصدي التلقائي لحالات الفساد، وبدراسة ملفات القضايا المتعلقة بحالات الفساد واتخاذ القرارات المتعلقة بها باسم المجلس، بالإضافة إلى دراسة واتخاذ القرار بخصوص القضايا التي يعرضها عليها الرئيس؛ كما تتكلف اللجان الدائمة أو المؤقتة التي يمكن أن يحدثها لديه مجلسُ الهيئة، بدراسة واقتراح التوجهات ومواكبة تطوير العمل بخصوص المواضيع الموكولة لها من طرف المجلس ؛ ويتولى **الأمين العام للهيئة** الإشراف، تحت سلطة الرئيس، على الهياكل الإدارية للهيئة، ومساعدة الرئيس في الاضطلاع بمهامه.

ووقف التقرير عند المقتضيات التي اعتمدها النظام الداخلي لتنزيل أحكام القانون ذات الصلة، مؤكدا على انضباط هذه المقتضيات، بشكل خاص، لمطلب المزج الدقيق بين متطلبات المشاركة الفعالة لكل المكونات، من جهة، ومستلزمات التناسق والتكامل فيما بينها، من جهة ثانية؛ بما يُوفر الدعامات اللازمة لإذكاء دينامية الاضطلاع التداولي بالمهام المنوطة بالهيئة في اتجاه تحقيق أهدافها الاستراتيجية، مع تحصين مزاولة أجهزتها لهذه المهام بضوابط الحكامة المؤسساتية القائمة على المسؤولية والالتزام والتكامل والتعاون في ظل صون المجالات المحفوظة لكل جهاز.

ثانيا- المحطات التأسيسية لأجهزة الهيئة:

استعرض التقرير بهذا الخصوص المحطة المتعلقة بتعيين الأعضاء وأدائهم اليمين القانونية بمحكمة النقض يوم فاتح نونبر 2022 وعقد الاجتماع الأول في نفس اليوم؛ حيث تم تنصيب المجلس وتنظيم ندوة صحفية في أعقابه. وتطرق التقرير أيضا إلى المحطة الثانية المتعلقة بتعيين النواب الثلاثة للرئيس (اللجنة التنفيذية) خلال الاجتماع الثالث المنعقد يوم 16 دجنبر، وذلك مباشرة بعد المصادقة على النظام الداخلي للهيئة. كما تطرق التقرير إلى المحطة الثالثة المتعلقة بإحداث اللجان الدائمة، تفعيلا لصلاحيات مجلس الهيئة في إحداث أي لجنة دائمة أو مؤقتة لديه من أجل مساعدته على القيام بمهامه؛ حيث تم إحداث خمس لجان دائمة تشتغل على المجالات ذات الارتباط بمهام واختصاصات الهيئة.

ثالثا- الحصيلة العملية لأجهزة الهيئة خلال سنة 2022:

رصد التقرير في هذا الإطار اضطلاع مجلس الهيئة، خلال مدة شهرين من سنة 2022، بإرساء الثوابت التأسيسية لعمل الهيئة، والمتمثلة في إقرار الإطار الهيكلي والتنظيمي للهيئة، باعتماد هيكلة تنظيمية للهيئة تتمحور حول ستة أقطاب متعلقة بالمهام الوظيفية للهيئة وثلاثة أقطاب أفقية داعمة لها ؛ ومناقشة مشروع ميزانية الهيئة برسم سنة 2023 والمصادقة عليه ؛ ودراسة مشروع النظام الداخلي للهيئة والمصادقة عليه بعد مناقشة مستفيضة للمشروع التي تم إعداده وتقديمه من طرف الرئيس خلال الدورتين الثانية والثالثة للمجلس ؛ والمصادقة على مشروع النظام الأساسي للموارد البشرية للهيئة الذي تم إعداده من طرف الرئيس بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالمالية، وذلك بعد دراسته بشكل مستفيض وفتح النقاش حوله انطلاقا من العروض والمداخلات التي قُدمت في شأنه ؛ كما تمت المصادقة على مشروع الاتفاقية التي تم بعد ذلك التوقيع عليها مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ضمانا لتدقيق نطاق التشاور والتنسيق مع السلطة الحكومية المختصة فيما يتعلق بمهام واختصاصات الهيئة ذات البعد الدولي.

وبالنسبة لحصيلة **اللجنة التنفيذية** المكونة من الرئيس ونوابه، أكد التقرير على أنه رغم قِصر المدة الفاصلة بين تعيينها يوم 16 دجنبر 2022 إلى غاية نهاية نفس العام، تمكَّنت اللجنة من إرساء الآليات الأساسية لعملها، والمتمثلة في تحديد مهامها ذات الأولوية، وسبل تنسيقها مع اللجان الموضوعاتية الدائمة ومع البنيات الإدارية للهيئة. وبالنسبة لصلاحيتها في دراسة ملفات الشكايات والتبليغات واتخاذ القرار المناسب في شأنها، لم تتوصل هذه اللجنة، بالنظر للفترة الزمنية الضيقة جدا لانطلاق أشغالها خلال سنة 2022، سوى بما يناهز عشرين ملفا أغلبها لا يندرج ضمن اختصاصات الهيئة أو يتعلق بقضايا معروضة على القضاء أو صدرت في شأنها أحكام قضائية.

وبالنسبة لحصيلة اللجان الموضوعاتية الدائمة، أكد التقرير على أن عملها تميز خلال سنة 2022 بتنظيم وتحديد آليات وطرق تدبير علاقتها مع الهياكل الإدارية للهيئة، ومع اللجنة التنفيذية؛ حيث انصب عملها، في ظل هذا التكامل، على مناقشة مجموعة من المواضيع شملت على الخصوص البوابة الوطنية للنزاهة، واليقظة الاستراتيجية، وتقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والجوانب المرتبطة بالتربية والتكوين والتفاعل مع المواطنين، ورأي الهيئة بخصوص مشروع قانون المسطرة الجنائية، ورأيها بشأن منظومة التصريح الإجباري بالممتلكات، ومنظومة تأطير ومعالجة تنازع المصالح.

ولم يفت التقرير أن يؤكد في الأخير على أن تنزيل الحكامة المؤسساتية للهيئة قد تم وفق المقاصد التي توخاها القانون رقم 46.19 والهادفة إلى تحصين المقومات الناظمة لحكامة التدبير بين مختلف أجهزة الهيئة، وصولا إلى تفعيل القرار الجماعي لأجهزتها وفق متطلبات التكامل والانسجام والانخراط الوازن والمسؤول لكل مكونات الهيئة.

المحور الرابع: الأنشطة الوظيفية للهيئة والنهوض بقدرات الدعم

في إطار استكمال الأوراش المهيكلة الكفيلة بتدعيم قدراتها الذاتية وتهييء الشروط الموضوعية لإذكاء الدينامية المطلوبة في صلاحياتها، بادرت الهيئة خلال سنة 2022 بإرساء وتقوية آليات اشتغالها وركائز عملها ذات الطبيعة الاستراتيجية والتنظيمية والوظيفية؛ حيث وجهت جهودَها نحو ما يلي:

أولا- تنزيل استراتيجية عمل الهيئة وبلورة خطتها:

اعتمادا على التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وأخذا بالمهام التي تضطلع بها الهيئة والأدوار المحورية المطالَبة بالاضطلاع بها، اشتغلت الهيئة على التأطير الاستراتيجي لعملها الذي يرتكز على ستة محاور مترابطة، تهم تعميق المعرفة بظاهرة الفساد، واليقظة القانونية، واقتراح التوجهات الاستراتيجية وتتبع سياسة الدولة في مجال الوقاية ومكافحة الفساد، والتربية والتكوين والتعبئة، والرصد والكشف والتحري عن أفعال الفساد، والشراكات والتعاون على المستويين الوطني والدولي. كما دعمت الهيئة هذه المحاور الستة بمحورين عرضانيين يتعلقان بنظم المعلومات والابتكار والبحث والتطوير، وبالتنظيم والتنفيذ وبناء القدرات.

وقد رصدت الهيئة 36 هدفا إجرائيا، موزعة على المحاور الثمانية، مع تحديد المشاريع والبرامج الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، وربط المشاريع بالأهداف، وتدقيق وتخطيط النتائج المُنتَظرة، والموارد المعبأة، والإجراءات المفصلة، وفق برنامج زمني محدد؛ حيث أسفرت هذه المقاربة عن تمكين الهيئة من التوفر على خطة عمل مندمجة ومتكاملة، توفر وضوح الرؤية على المدى المتوسط (2023 - 2025) مع ضمان تخطيط تفصيلي لعام 2023.

ثانيا- مبادرات لتنزيل الشراكة والتعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي:

رصد التقرير في هذا الإطار مواصلة الهيئة خلال سنة 2022 تمتين علاقاتها مع الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، مستحضِرة التنوع المؤسسي والخصوصية القطاعية التي تستوعب في هذا المجال الحيوي ذي الطبيعة العرضانية، الإدارات وأجهزة المراقبة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية المعنية.

وفق هذا التوجه، عملت الهيئة على تنزيل هذا التعاون المؤسساتي في مجموعة من المبادرات التي انصبت على تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، من خلال مواصلة تفعيل مقتضيات اتفاقية التعاون مع الفاعلين في القطاع المالي، والتعاون مع نادي المقاولات «الحاصلة على شهادة ISO 37001». كما نظمت الهيئة، في نفس الإطار، ورشة عمل حول أثر الفساد على تنمية القطاع الخاص في المغرب.وبالإضافة إلى التعاون مع القطاع الخاص، عملت الهيئة خلال سنة 2022 على تثبيت الانخراط في الدينامية الأممية

والإقليمية في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته، وذلك في إطار مشاركتها في أشغال اجتماعات فريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بخصوص استعراض تنفيذ دولة ليبيا، ودولة سنغافورة، بالإضافة إلى مشاركتها في أشغال الدورة الأولى لفريق استعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والذي تم على إثره تحديد الدول المستعرِضة والمستعرَضة برسم سنتي 2023 و2024.

وفي إطار تمتين علاقات التعاون والشراكة مع المنظمات والمبادرات الدولية ذات الصلة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته، واصلت الهيئة التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كما ترأست الوفد المشارك في الاجتماع الوزاري الأول لأجهزة إنفاذ قانون مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، والذي تميز باعتماد مشروع القرار المتعلق بإقرار «اتفاقية مكة المكرمة للتعاون بين سلطات إنفاذ القانون و مكافحة الفساد في دول منظمة التعاون الإسلامي».

وتجاوبا مع دعوة الهيئة للانفتاح على اتفاقيتي مجلس أوروبا المدنية والجنائية، بدأت السلطات العمومية مسار الإعداد للمصادقة على هاتين الاتفاقيتين، بما يمهد الطريق أمامه للانضمام إلى مجموعة الدول ضد الفساد GRECO. كما أعيد انتخاب الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها كعضو في اللجنة التنفيذية للشبكة الدولية لهيئات مكافحة الفساد (IAACA)، وتمت إعادة انتخاب المغرب في شخص رئيس الهيئة نائبا لرئيس شبكة سلطات الوقاية من الفساد المنبثقة عن مجلس أوروبا (NCPA). وكانت مساهمة الهيئة نشطة في إطار عضويتها في شبكة مبادرة الرياض العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (GLOBE).

وتعزيزا لحضورها في المنتظم الدولي، شاركت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، في أشغال النسخة العشرين من المؤتمر المنظم من طرف منظمة «الشفافية الدولية» في واشنطن. كما استفادت من دورات وورشات تكوينية في إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكذا البرنامج المنظم من طرف مركز جنيف للديموقراطية والحكامة الأمنية.

وفي إطار التعاون جنوب/جنوب، نُظم، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، بتعاون بين الهيئة والجمعية الفرنسية أوقفوا الفساد «Stop Corruption»، وبشراكة مع جامعة الرباط الدولية، مؤتمر دولي حول الحكامة الرشيدة ودورها في التنمية والاستجابة لتطلعات الشباب بإفريقيا.

ثالثا- تهييء أسس إطلاق استراتيجية الهيئة في مجال التواصل:

تفاعلا مع المهام المنوطة بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، تم إعداد التوجهات العامة لاستراتيجية التواصل؛ حيث عرفت سنة 2022 ، وضع واعتماد ميثاق «الجرافيك» Charte Graphique، الذي يلعب دورًا مركزيًا في إنشاء الهوية البصرية identité visuelle للهيئة وتصميم رمز هويتها Logo. كما تم استكمال المشروع المفتوح حول قيم الهيئة الذي خلص إلى الاحتفاظ بست (6) قيم منها تندرج ضمن رؤية متكاملة، وتشمل سيادة القانون، والاحترام، والانفتاح على المحيط، والابتكار، والشفافية، والأخلاقيات.

وتميزت سنة 2022 بإطلاق الاستشارات لدى الوكالات المتخصصة في التواصل الرقمي بهدف تدعيم استراتيجية الهيئة في مجال التواصل وتهييء المحطات الأولى لإطلاقها؛ بما يتيح لها تثبيت حضورها

وانفتاحها وتفاعلها مع مجتمع مستخدمي الأنترنيت، ويوفر لها قاعدة للاضطلاع بمهامها في التواصل والتوعية والتعبئة ونشر قيم النزاهة والحكامة المسؤولة، فضلا عن أهمية هذا الحضور في توفير قاعدة مهمة لتطوير الانضمام وإشراك الفئات المستهدفة في المواضيع والمحتويات المقدمة من طرف الهيئة.

من جهة أخرى، وضعت الهيئة مشروع إعادة تصميم الموقع الإلكتروني للمؤسسة بما يتجاوب مع متطلبات تنفيذ ميثاق الجرافيك الجديد للهيئة؛ حيث تمت إضافة وظائف جديدة لبوابة الهيئة، خاصة ما يتعلق بدمج الرابط مع منصة التبليغ عن الفساد، وخلق روابط مع شبكات التواصل الاجتماعي، وإحداث رابط خاص بالنشر الاستباقي، مع تعزيز الموقع بجميع منشورات وإصدارات وإنتاجات الهيئة.

رابعا- تحيين استراتيجية التحول الرقمي للهيئة:

في إطار استراتيجيتها الرقمية للفترة 2023-2025، تمت إعادة بلورة استراتيجية التحول الرقمي للهيئة حول سبعة محاور متكاملة، تشمل إرساء نظم المعلومات المتعلقة بالمهن الأساسية للهيئة، ووضع نظم المعلومات اللازمة لتحقيق التحول الرقمي الداخلي للهيئة، وتعزيز وسائل التواصل والتواجد الرقمي، والنهوض بالبنية التحتية الرقمية، وتعزيز الأمن الرقمي، والنهوض بالموارد والقدرات الرقمية.

وفي إطار استراتيجية التحول الرقمي، اشتركت الهيئة في برنامج يقظة رصدية خاص بشبكات التواصل الاجتماعي والويب وقامت بتكييفه انطلاقا من خصوصيات الهيئة وحاجياتها. كما عملت على وضع نظام لتلقي الشكايات والتبليغات والمعلومات المتعلقة بأفعال الفساد بالشراكة مع وكالة التنمية الرقمية، على أساس دفتر التحملات الخاص بهذا النظام.

خامسا- النهوض بقدرات الدعم لدى الهيئة:

في إطار استكمال آليات اشتغالها الوظيفية، والنهوض بقدراتها التنظيمية، واصلت الهيئة خلال سنة 2022 تعزيز مواردها البشرية، وعقلنة تدبيرها المالي والإداري؛ حيث استكملت، بتنسيق مع الوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية، مشروع النظام الأساسي الخاص بالموارد البشرية العاملة بالهيئة قبل عرضه على مصادقة مجلس الهيئة، وعملت على استقدام الكفاءات المؤهلة عبر مسطرة الإلحاق، وانخرطت في عملية توظيف واسعة على أساس المناصب المالية المخصصة لسنة 2023، وسهرت على وضع الآليات الضامنة للنقل السلس والمحافظ على الاستمرارية، للمناصب المالية للموارد البشرية العاملة بالهيئة المركزية للوقاية من الرشوة إلى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، اعتمادا على طلبات الإدماج المقدمة من طرف المعنيين بالأمر.

وبالنسبة للتدبير المالي والميزانياتي للهيئة، بلغ مجموع ميزانية الهيئة لسنة 2022 ما قدره 70 مليون درهم، موزعة على اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ 45 مليون درهم، واعتمادات الاستثمار بمبلغ 25 مليون درهم. وبلغ الحجم الإجمالي للنفقات الملتزم بها خلال 2022 ما مجموعه 17 284 919,13 درهما، علما بأن ميزانية 2022 تم إعدادها على خلفية دخول قانونها حيز النفاذ والتفعيل في أوائل السنة المذكورة، الأمر الذي كان مفروضا أن تصاحبه مجهودات لتعزيز القدرات، بما يمكن من تسريع وتيرة المشاريع، لا سيما مشاريع الاستثمار. الشيء الذي لم يتحقق إلا في أواخر السنة وحال دون تمكين الهيئة من جميع المؤهلات لتنفيذ مخططاتها كاملة.

وبخصوص مشتريات الهيئة المسجلة برسم 2022، فقد شملت جميع أنواع الطلبيات العمومية من صفقات عمومية، واتفاقيات، وعقود القانون العادي، وسندات الطلب. وقد بلغت القيمة الإجمالية للالتزام بها ما قدره 2 439 865,13 درهم.

وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2022 إبرام 03 صفقات جديدة، حدد مبلغ الالتزام بها في 214 859,44 درهما. كما شكلت مبالغ الاتفاقيات والعقود ذات الطابع اللوجستيكي حصة 63% من مجموع النفقات المتعلقة بالنفقات المنجزة عن طريق اتفاقيات وعقود القانون العادي. وتم، بخصوص سندات الطلب، إعداد وإبرام 20 سند طلب بمبلغ كلي وصل إلى 386 650,33 درهم برسم 2022. وبلغ الدعم المالي السنوي الذي تم صرفه لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي الهيئة 540 ألف درهم سنة 2022، للمنخرطين.

وبالنسبة لشساعة النفقات، شكلت مصاريف نقل الموظفين بالخارج 76% من مجموع النفقات المؤداة عن طريق الشساعة، متبوعة بمصاريف الاستقبال والاحتفالات الرسمية بحصة 9%، بينما شكلت باقي النفقات 15%.

المحور الخامس: توصيات ومقترحات الهيئة: من أجل تجاوب فاعل في إطار الالتقائية والتكامل المؤسسي

بعد تذكيرها بالآليات المنهجية التي تؤطر صلاحيتها في تقديم التوصيات والمقترحات، والتي تتوخى منها الهيئة تثبيت الضوابط القانونية والعلمية والإجرائية لضمان التجاوب الناجع مع مشروعها الاقتراحي، استعرضت الهيئة في هذا التقرير:

أولا- الإطار العام للتوجهات الاستراتيجية :

الرؤية والمنطلقات والأهداف العامة: أكدت الهيئة على أن الإطار العام للتوجهات الاستراتيجية جاء مؤسسا على ست دعامات تهم (1) التربية والتكوين وتعزيز قيم النزاهة والحوكمة المسؤولة، (2) وإرساء مقاربة هادفة للشفافية وجودة الخدمات العمومية، (3) والنهوض بالشراكة بين القطاع العام والخاص لتحسين مناخ الأعمال، (4) واعتماد تشريعات من أجل تجفيف بؤر الفساد، (5) والعمل على إعادة بناء الثقة لانخراط واسع وتعبئة مجتمعية ضد الفساد، (6) وخلق بيئة ضامنة للردع ومكافحة الإفلات من العقاب.

ونبَّهت الهيئة إلى أن الأهداف الاستراتيجية لهذه التوجهات والسياسات المنبثقة عنها تُسهم في تحقيقها جميعُ السياسات العمومية والإجراءات ذات الصلة التي تتخذها مختلف الجهات الفاعلة، كما أن نجاحها يظل رهينا بتأطيره بإشراف مضبوط ومتماسك، تضطلع به الهيئة بمقتضى مهامها في الإشراف الأفقي على الورش الوطني للوقاية من الفساد ومكافحته، وتنسيقه بما يضمن الفعالية والنجاعة.

ثانيا- تتبع مفعول التوصيات الواردة في التقارير السنوية للهيئة:

أبرزت الهيئة أن مقترحاتها وتوصياتها المضمنة بمختلف إصداراتها، تعكس المنظور الشمولي والمندمج والمتكامل لمشروعها الاقتراحي الذي يتوخى تأصيل وتثبيت الوقاية والتوعية والتعبئة والمكافحة؛ في أفق الانتقال إلى مرحلة تنزيل هذه التوصيات في إطار الشراكة والتكامل المؤسساتي اللازمين لبلوغ التغيير المستهدف.

وإذا كان التقريران السنويان للهيئة برسم سنة 2020 و2021 قد وقفا على شبه انعدام تجاوب الجهات المعنية مع مختلف توصيات الهيئة، والذي لم يتجاوز نطاق الاستجابة النسبية لتوصيات الهيئة المتعلقة بمراجعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتفاعل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج مع التوصية المتعلقة بالتنسيق والتعاون بخصوص مهام الهيئة ذات البعد الدولي، فإن التقرير السنوي للهيئة برسم سنة 2022 يعتبر أن ضعفَ التفاعل الإيجابي مع توصيات الهيئة يمكن أن يبرر بخصوصية الفترة الانتقالية التي سبقت دخول القانون رقم 46.19 حيز التنفيذ، مؤكدا، بالمقابل، على مطلب توفير الشروط الموضوعية لتدارك هذا الأمر بعد دخول القانون المذكور حيز النفاذ؛ بما سيمكن الهيئة من الاضطلاع بتفعيل كامل للآليات المتاحة لها، للتنسيق وضمان انخراط سائر المعنيين وتجاوبهم موضوعيا مع توصياتها ومقترحاتها في إطار التعاون والتكامل المؤسسي، ومسجلا، بهذا الخصوص، انفتاح السيد رئيس الحكومة والتعبير عن استعداده لفتح القنوات المتاحة للتفاعل مع هذه التوصيات.

واقتناعا منها براهنية توصياتها ومقترحاتها المضمنة بتقاريرها السابقة، خصصت الهيئة فصلا للتذكير بخلاصاتها التي تتمحور حول:

- توصيات ذات بعد استراتيجي تهدف إلى تهيئ المحيط العام لمكافحة الفساد؛ وتستوعب التوصيات المقدمة في إطار المساهمة في الإعداد لنموذج تنموي جديد، وكذا التوصيات الهادفة إلى إذكاء دينامية جديدة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛

- توصيات من أجل مقاربة هادفة للشفافية وجودة الخدمات العمومية، وتندرج ضمنها مقترحات الهيئة المقدمة في إطار مواكبتها للقانون بمثابة ميثاق المرافق العمومية، ومرسوم بمثابة مدونة قيم وأخلاقيات الموظف بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، والقانون المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية. كما تندرج ضمنها رؤية الهيئة ومقترحاتها المتعلقة بالتحول الرقمي ودوره في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد؛

- توصيات لأجل بناء الثقة وضمان الانخراط والتعبئة الواسعة؛ وتتضمن توصياتها لخلق شروط تعزيز الالتزام المواطن وتثبيت دوره في الوقاية ومكافحة الفساد، وتلك المتعلقة برصد العلاقات بين الفساد وحقوق الإنسان، وكذا توصياتها الرامية إلى دعم التنزيل الأمثل للقانون رقم 13-31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، على أن يتم تعزيزه بالإصلاحات المقترحة؛

- توصيات من أجل تجفيف بؤر الفساد، وتشمل مقترحاتها المضمنة في التقرير الموضوعاتي حول منظومة التصريح بالممتلكات ، وتوصياتها ذات الصلة بمكافحة الإثراء غير المشروع، وتلك المتعلقة بوضع تشريع يؤطر ويضبط وضعيات تنازع المصالح؛

- توصيات من أجل خلق بيئة ضامنة للردع ومكافحة الإفلات من العقاب، وتشمل توصياتها المتعلقة بتعزيز منظومة التبليغ عن أفعال الفساد وحماية المبلغين، وتوصياتها بتقوية آليات الإحالة المؤسسية لجرائم وأفعال الفساد، وتوصياتها بخصوص المراجعة القانونية للمسطرة الجنائية، بما يتجاوب مع متطلبات مكافحة الفساد.

ثالثا- توصيات من أجل تأصيل التعاون والتكامل المؤسسي في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته:

أكد التقرير بهذا الخصوص على أن العمل التعاوني والتنسيقي للهيئة يرتكز على أسس مرجعية ومبادئ ناظمة تستهدف تعبئة وانخراط مختلف السلطات والمؤسسات المعنية، اعتمادا على مبدأ الانفتاح على جميع الفاعلين، وعلى التمييز، بالنسبة لآليات التعاون والتنسيق المقترحة، بين المهام ذات الطابع العرضاني والأفقي والمهام ذات الطبيعة القطاعية، وعلى الحرص على اختيار الصيغة الملائمة للتنسيق المطلوب، وعلى السهر على تتبع وتقييم العمل التنسيقي المعتمد، مع تأكيد الهيئة على أن مبادرات التعاون التي تقترحها في هذا المحور تبقى منفتحة على مقترحات وتوصيات الجهات المعنية، وخاضعة لتقديرها وملاءمتها، بلوغا إلى إرساء إطار مشترك للتعاون، يستجيب للاحتياجات والتوجهات النابعة من خصوصيات كل جهة، ويعزز مبدأ الانخراط الجماعي في التوجهات الاستراتيجية للوقاية من الفساد ومكافحته.

ورصدت الهيئة، بالنسبة للمجالات المعنية بالتعاون والتنسيق، خمسة محاور أساسية، تهم المهام ذات البعد الاستراتيجي، والمهام المتعلقة بتتبع مفعول توصيات الهيئة ومقترحاتها، والمهام المتعلقة بالتشخيص وتعميق المعرفة بظاهرة الفساد وتفاعلاته المتنوعة، والمهام المتعلقة بالملاءمة مع الاتفاقيات والمواصفات المعيارية الدولية، والمهام المتعلقة بالقيام بالأبحاث والتحريات.

انطلاقا من هذه المحاور الخمسة، حددت الهيئة القنوات والجهات المعنية بالتعاون والتنسيق، مؤكدة بالدرجة الأولى على قناة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، على أساس إعادة صياغة المرسوم المتعلق باللجنة الوطنية لمكافحة الفساد في اتجاه تقوية وتجويد إطار حكامة هذه اللجنة بما يضمن شروط الالتقائية والفعالية في إنجاز هذه الاستراتيجية وتحقيق أهدافها، ثم قناة المندوبية السامية للتخطيط والمحاكم المالية وهيئات التفتيش العام، لتعزيز التعاون والتنسيق بخصوص المهام المتعلقة بالتشخيص وتعميق المعرفة بظاهرة الفساد وتفاعلاته المتنوعة، وفتح قنوات تنسيقية مع الحكومة ومع القطاعات المعنية ومع غرفتي البرلمان ولجنها المعنية فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق بخصوص المهام المتعلقة بتتبع مفعول توصيات الهيئة ومقترحاتها، وكذا إرساء قناة تنسيقية مع المؤسسة التشريعية لتوطيد التعاون والتنسيق بخصوص المهام المتعلقة بالملاءمة مع الاتفاقيات والمواصفات المعيارية الدولية، ثم تأسيس عمل تنسيقي مع رئاسة النيابة العامة لتثبيت أسس التنسيق والتعاون لضبط المهام المتعلقة بالقيام بالأبحاث والتحريات والإحالات.

واستشرافا لإرساء آليات عملية للتعاون والتنسيق مع الجهات المذكورة، وضعت الهيئة أرضيات عملية مفتوحة للنقاش والملاءمة والاغناء من طرف الشركاء المعنيين، وذلك لاستجلاء معالم ونطاق هذا التعاون، من خلال جذاذات مشاريع خاصة بكل مجال من المجالات التي تم تحديدها أعلاه، مع اختيار جهة معينة كنموذج لكل مجال، في أفق توسيع هذا الاختيار ليشمل الجهات الأخرى مستقبلا.

رابعا- توصيات داعمة للمسار الاقتراحي:

تدعيما لطرحها الاقتراحي الهادف إلى تعزيز مسار التحول النوعي المطلوب في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، يقدم التقرير ملخصا لثلاثة تقارير موضوعاتية مصاحبة لهذا التقرير السنوي، ويتعلق الأمر بما يلي:

1- التحول الرقمي؛ ركيزة أساسية للوقاية من الفساد ومحاربته: أبرز التقرير الذي أصدرته الهيئة بخصوص التحول الرقمي، العلاقة القوية التي توجد بين هذا الأخير من جهة، وبين الشفافية والنزاهة والتقدم في ورش الوقاية من الفساد ومحاربته من جهة أخرى.

واستنادا إلى الدروس المستفادة من التجارب الدولية والدراسات المقارنة، وإلى خلاصات تحليل تطور وضعية التحول الرقمي بالمغرب، واستحضارا للتحديات الرئيسية التي يتعين على المغرب مواجهتها، تضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى إنجاح التحول الرقمي في المغرب ولتجعل منه دعامة أساسية للوقاية من الفساد ومحاربته. وقد جاءت هذه التوصيات متمحورة حول ثلاثة مستويات، بدءا 1) بالإطار الاستراتيجي الذي يعتبر شرطا أساسيا لإنجاح أي استراتيجية، ثم 2) بثلاث مجموعات من التوصيات ذات الأثر الكبير على النزاهة والوقاية من الفساد ومحاربته، والتي تتعلق بجعل التحول الرقمي موجَّها نحو المواطن، ومهيكلا وموجِّها لإصلاحات أساسية، ومبنيا على الثقة الرقمية وموفرا للبيانات المنفتحة، بالإضافة إلى 3) مستوى ثالث يتعلق بالدعم والمواكبة وإدارة التغيير.

هكذا تؤكد الهيئة على أن **نجاح التحول الرقمي يشترط وجود إطار استراتيجي** يتوفر على 1) **قيادة رفيعة المستوى** تضمن تعبئة وانخراط جميع الجهات المتدخلة، وعلى جميع المستويات (وطنيا وجهويا ومحليا)، وتوضح الصورة على المستويين الوطني والدولي، وتضمن تبعا لذلك، الالتقائية والنجاعة في إطار مقاربة شاملة للتحول الرقمي، و2) **رؤية متكاملة ومندمجة على المدى الطويل لمشروع** التحول الرقمي ككل وعلى مستوى البرامج ذات الأثر بشكل خاص، و3) **حكامة قوية مبنية على هيئات بأدوار** ومسؤوليات واضحة ومحددة، ومترابطة ومتكاملة فيما بينها.

كما يؤكد التقرير على ضرورة جعل التحول الرقمي موجَّها نحو المواطن، وأن يكون هذا الخيار مبدأً مركزيا وثابتا، ومن أجل ذلك يقدم التقرير مجموعة من التوصيات تخص 1) تمحور المنهجية حول المواطن، و2) ضمان الجودة وتحسين الخدمات، ثم 3) تطوير الإدماج الرقمي.

من جهة أخرى يؤكد التقرير على مركزية مساهمة **التحول الرقمي في تحقيق إصلاحات هيكلية** قادرة على خلق دينامية لتغيير، لا رجعة فيه، في مجال النزاهة والوقاية من الفساد ومحاربته. وفي هذا السياق، ركز التقرير على ثلاثة مجالات من هذا الإصلاحات الهيكلية، ويتعلق الأمر 1) بورش تبسيط الإجراءات، و2) بحماية المال العام وبتحقيق شفافية الميزانية العمومية ونزاهة عالم الأعمال، وأخيرا 3) بدعم الثقة الرقمية وفتح البيانات وتوفيرها.

كما لم يفت التقرير ضرورة جعل التحول الرقمي مبنيا على الثقة الرقمية وموفرا للبيانات المفتوحة، ولتحقيق ذلك يقدم التقرير توصيات تتعلق 1) بتعزيز الثقة الرقمية و2) بتوفير البيانات المفتوحة وكذا 3) بإدماج قوي للتطورات التكنولوجية والابتكار.

إلى جانب هذه المجموعات الثلاث من التوصيات التي تعتبرها الهيئة ذات تأثير قوي ومباشر على الوقاية من الفساد ومحاربته، وقبلها التوصيات المتعلقة بالإطار الاستراتيجي، أكد التقرير على أنه لا يمكن تحقيق النتائج المرجوة من دون إجراءات للدعم والمواكبة وإدارة التغيير. تتضمن 1) تعزيز وتطوير الرأس المال البشري و2) تعزيز الإطار التنظيمي والمعياري، بالإضافة إلى 3) إطلاق عمليات للتوعية والتواصل مع تدابير الدعم والمواكبة الضرورية لتحفيز انخراط كافة الجهات المتدخلة وتحقيق تملكها لدينامية التحول الرقمي بشكل عام.

2 - تنازع المصالح في ممارسة الوظائف العمومية: من أجل منظومة ناجعة للتأطير والمعالجة والضبط: تؤكد الهيئة من خلال هذا التقرير على ضرورة توجيه الجهود نحو تأسيس منظومة متماسكة لتأطير ومعالجة وضبط وضعيات تنازع المصالح، تجاوبا مع مقتضيات الدستور، وتفعيلا لالتزامات المغرب في إطار الاتفاقيات الأممية والإقليمية لمكافحة الفساد، وتفاعلا مع التداعيات الخطيرة لهذا السلوك.

لأجل ذلك، توجه هذا التقرير إلى استشراف هذه المنظومة انطلاقا من استظهار المقتضيات التشريعية الوطنية في الموضوع والوقوف على مظاهر قصورها العامة، واعتمادا على التحديد الواضح والدقيق لمفهوم تنازع المصالح ومظاهر خطورته، واسترشادا بالتأصيل الدستوري الشمولي للحكامة الجيدة، واستحضارا للمواصفات المعيارية المعتمدة عالميا في هذا المجال واستقراء المقتضيات القانونية الوطنية في ضوئها.

على أساس هذه المحددات، خلصت الهيئة إلى أن إرساء منظومة متكاملة لتأطير ومعالجة وضبط وضعيات تنازع المصالح، يستدعي وضع إطار تشريعي عام يؤطر هذا المجال من خلال محورين أساسيين؛ محور التصريح والمعالجة والتحقق والتصحيح والتسوية، ومحور الضبط ورصد المخالفات والمعاقبة عليها.

وفق هذا التوجه، انصرف الاقتراح، بالنسبة لمحور التصريح والمعالجة والتحقق والتصحيح والتسوية، إلى اعتماد المبادئ والأحكام التي تتوخى التحديد الهادف للفئات الخاضعة والأشخاص الملزمين، من خلال اعتماد المفهوم الموسع للموظف العمومي، وإلحاق أشخاص آخرين به، لإمكانية امتداد تنازع المصالح إليهم، ورصد لائحة المحظورات التي تحول دون نشوء وضعيات تنازع المصالح، واستشراف لائحة معلوماتية غير حصرية حول مختلف وضعيات تنازع المصالح، وتعيين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها كجهة مختصة بتدبير آليات الوقاية من تنازع المصالح مع تحديد الصلاحيات المخولة لها في هذا المجال، واعتماد آليات لتأطير ومعالجة وضعيات تنازع المصالح، تغطي التصريح بالمصالح، والإشعار بحالات التنازع، والامتناع عن اتخاذ القرار أو المشاركة في اتخاذه إذا كان متعلقا بأي إجراء يرتبط أو يؤثر على مصلحة خاصة تهم المعني به، وإقرار العلنية وإتاحة المعلومات المتعلقة بوضعيات تنازع المصالح، خاصة ما يتعلق منها بإمكانية نشر التصاريح وفقا للكيفيات التي يحددها القانون، وإحاطة الرأي العام علما بعمل الهيئة المكلفة.

وبخصوص محور الضبط ورصد المخالفات والمعاقبة عليها، فتضمَّن التقرير ترتيب جزاءات متناسبة على مخالفة الضوابط المنصوص عليها لمعالجة وتأطير تنازع المصالح، تتراوح بين العقوبات التأديبية أو المالية أو الإدارية، كما كرس المعالجة الجنائية لحالات التغليب الفعلي للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة، بما يتوافق مع التشريعات الدولية التي أدرجت هذا السلوك ضمن جريمة التربح من الوظائف أو جريمة التحصيل غير المشروع للفوائد والمزايا.

3- الصحافة الاستقصائية: من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد:

يروم هذا التقرير المساهمة في إثارة الاهتمام بهذا الجنس الصحفي والعمل على توفير أرضية لتشجيع بروزه بمزيد من الاحترافية والدقة والمسؤولية. وقد انطلق التقرير من استعراض وتحليل الأدبيات المتعلقة بالصحافة الاستقصائية مع استحضار تعريفات ونماذج عبر العالم، وكذلك مقومات وجودها وتطورها والتحديات التي تواجهها، كما قدم تشخيصا لوضعية هذه الممارسة الصحفية بالمغرب بالاستعانة

ببعض الكتابات المتوفرة على قلتها وبرأي عدد من الصحفيين المهتمين بمجال مكافحة الفساد، والذين واكبوا عمل الهيئة وأنشطتها خلال السنوات الخمس الأخيرة على الأقل، لتخلص إلى عدد من التوصيات التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تعزيز حرية الصحافة والنشر، باحترام تطبيق القانون المنظم للمهنة، بما يسمحُ للصحفيين بإنجاز مهامهم بمهنية ويقوي إحساسهم بأنهم شركاء في محاربة الفساد؛

- تفعيل القانون المتعلق بالحصول على المعلومات، مما من شأنه مساعدة الصحفيين الاستقصائيين في بناء فرضياتهم والشروع في تحقيقاتهم؛

- اعتبار المنابر الإعلامية قناة مفتوحة للتبليغ، مع الاعتداد بمضمون المعلومات المطروحة وبمدى تضمنها لادعاءات معقولة بالاشتباه، وافتراض حسن النية في المبلغ، مع معاقبة الحالات التي يثبت أن المعلومات والتبليغات خاطئة أو تنطوي على ادعاءات كيدية؛

- تشجيع المقاولات الصحفية على بناء نموذج اقتصادي متحرر من هيمنة الرأسمال ومن تأثيره على استقلالية وموضوعية العمل الصحفي، وذلك لتشجيع يمكن أن يأخذ أشكالا مختلفة حسب الحالة؛

- إيلاء الأهمية لمجالي التكوين الأساسي والتكوين المستمر فيما يخص الصحافة الاستقصائية؛

- مساهمة الأجيال السابقة من الصحفيين الاستقصائيين في تدوين ونشر تجاربهم وفي تكوين الأجيال الجديدة، بما يعزز تراكم الممارسة ويوسع مجالات نقل المعرفة في هذا المجال؛

- تشجيع التعاون والتنسيق بين وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني للنهوض بالصحافة الاستقصائية في القضايا ذات الأهمية المجتمعية البالغة، وخاصة منها ما يتعلق بالفساد.

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

www.inpplc.ma

شارع النخيل - عمارة هاي تيك - جناح ب - الطابق الثالث والرابع - حي الرياض - الرباط - الهاتف : 60 / 650 578 537 212+ - الفاكس : 673 711 537 212+